اللبس بحذف حرف العلة فحرف العلة منه وقف عند الجازم لا به وعلى قول
ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير
يقول ان الجزم حذف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر
بل بحذف الحركة وحذف الحرف للفرق وعليه المتن وغيره فقوله حيث ان الجزم حذف
الآخر لا يناسب ما سيأتي من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب

فصل في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال

وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها والقسم
الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان المضاف الى ياء المتكلم والمقصور
وقد اشار اليهما بقوله تقدر جميع الحركات الثلاث في نحو غلامي من كل ما
اضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا
ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن
واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما
الكسرة فهي ظاهرة ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد
استقرارها و تقدر جميعها ايضا في نحو الفتى من كل اسم معرب آخره الف
لازم ما قبلها الفتحة لتعذر تحريك الالف مع بقائها كونها الفا ويسمى هذا مقصورا
لا امتناع مدته او لانه قصر عن ظهور الحركات فيه اي منع منها ومثله
المبني والاعراب بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف واما غير المنصرف منه
كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا
مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت
في ما لا ينصرف لاجل الثقل ولا ثقل مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما
يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله والضمة
والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب آخره ياء لازمة ما قبلها كسرة لثقلهما
على الياء هذا ما لم يكن صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه الضمة

والفتحة

والفتحة نحو جوار حال الجر في المقصور وانما تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة
ثقيلة فعوملت معاملتها ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات
او لانه يحذف لامه لاجل السكون كما قيل هذا اما يقدر في الاسماء واما ما يقدر
في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله
والضمة والفتحة في نحو لن يخشى ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر
تحريكها والى الثاني منها بقوله والضمة في نحو يدعو ويقضي من كل
فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو والياء نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لخفتها تنبيه
قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان الجزم هو حذف الحركة ومن
يقول بعدم تقديرها فهو يرى ان الجزم هو حذف الآخر والمصنف جمع بين دعوى
تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا واقتصا
ره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف التي
قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم كمسلمي والنون في
نحو لتبلون ولتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وهذا تدليه في الجامع
ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع حركات مقدرة فيحتاج
الى عدها في قسم التقدير

فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه

ونصبه وجزمه يرفع الفعل المضارع اذا تجرد من نوني التوكيد والاناث وكان
مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه وجازم يجزمه نحو يقوم زيد باجماع
النحاة واما قوله على ما تعلم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا
فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول العصام فاليوم اشرب غير مستحقب
اثما من الله ولا واغل فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفرا
وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي و
العدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله